



MIDDLE EAST RESEARCH AND STUDIES

Source : AN - NAHAR
Date : 13-7-95
Photo No. : 311

شيء من الجديدة

محافظات طويلة ودوائر عرضية! كلا، ليس هذا التعريف سؤالاً في شبكة للكلمات المتقاطعة. انه المبدأ الذي يعد على اساسه احد مشاريع تعديل قانون الانتخاب. محافظات طويلة؟ فهمنا، ولكن ماذا عن الدوائر العرضية؟ للوهلة الاولى، يبدو وكأن في الامر نكتة. وللوهلة الثانية ايضاً، فعند قراءة الخبر ("النهار" 10/7/1995)، يتبين ان هذه الدوائر العرضية تترج بين محافظتين فتجتمع مثلاً قضائي جبيل وكسروان مع بعلبك - الهرمل وقضائي المتن الشمالي والتمن الجنوبي مع منطقة زحلة. انما نكتة بالتأكيد، ولكنها نكتة سمجة. والسمجة فيها مزدوجة: سماجة الاقتراح نفسه، وسماجة الطريقة التي يتم فيها تداول الامر. فهل يعقل ان يستخدم اسلوب التسريب الصحافي، ولو على سبيل بالون الاختبار، لطرح موضوع بجديّة القانون الانتخابي؟

والانكى ان يظمر مثل هذا الاستخفاف في الوقت الذي بدأت الشهية الانتخابية تعود الى الناس. والدلائل على هذه الشهية كثيرة، اولها بالطبع عدد المرشحين للانتخاب الفرعي عن مقعد الروم الكاثوليك في بيروت على رغم توافق الناخبين الكبار في العاصمة على من أريد ان يكون مرشح تركية، وعلى رغم ما قد ينتج من احباط بعد يوم الأحد بسبب عدم جدية هذه "المعركة".

وما يؤكّد عودة الشهية الانتخابية ان المعارضة (معارضة الحكم لا معارضة الحكومة) استخلصت اخيراً العبرة وبدأت تتراجع عن منطق المقاطعة، بل اخذت تتهمياً لانتخابات السنة المقبلة. بإزاء هذا التحول الذي عبّرت عنه شخصيات مختلفة، من العماد عون الى الوزير السابق بطرس حرب، كان يؤمل من اهل الحل والعقد في الحكومة وخارجها، ان يبادروا الى فتح حوار وطني واسع يشارك فيه خبراء في السوسيوولوجيا الانتخابية والعلوم السياسية من مختلف المشارب، وصولاً الى صوغ مشروع يلائم الوضع اللبناني ومستلزمات المصالحة الوطنية. لكن اهل الحل والعقد، كما يبدو، يفضلون التسريب الصحافي على النقاش الشفاف، متجاهلين الاقتراحات الكثيرة المعدة من جانب اكاديميين.

ربما كانت المشكلة الكبرى هنا، في هذه القطيعة الحاصلة بين من هم قائلون على تهيئة الملفات وبين اصحاب القرار. فبمعزل عن الغاية المبتغاة من ابقاء مسألة تعديل قانون الانتخاب خارج دائرة النقاش الجدي والعلني، ثمة ما يخيف في عدم اكتراث رجال الحكم بما يضح به المجتمع الاهلي من دراسات واقتراحات حلول. وما يقال عن القانون الانتخابي يقال عن سائر مجالات الحياة العامة، من الاقتصاد (اين المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموعود؟) الى المفاوضات (الثنائية والتمتددة الطرف مع اسرائيل) مروراً بالاصلاح الاداري والتعليم العالي. ففي كل هذه المجالات، هناك عدد كبير من الخبراء وعدد اكبر من الدراسات والملفات الجاهزة، والتي لا تتطلب ترجمتها الى اجراءات عملية الا القليل من الجدية السياسية. بل هناك ملفات لا تتطلب حتى ترجمة، مثل ملف الفساد الاداري حيث العلاج جاهز ومفصل (بيان الـ 150 الذي جاء يحول الى برنامج عمل بيان الـ 55" في 9 حزيران الماضي).

ولكن، لماذا السذاجة؟ اين سيجد المسؤولون ما يلزمهم بشيء من الجدية عندما يكونون مقتنعين، ومعهم المعارضة (معارضة الحكومة ومعارضة الحكم)، ان الظروف الاقليمية تحتم وجودهم في السلطة، وان لا جدوى تالياً من الانتباه الى حاجات المجتمع؟

سمير قصير